سياسة

نور محمد رضا: الخطر الحقيقي ليس في زيارة الملك الإسباني لسبتة ومليلية، بل في تحصين الوضع القائم أوروبيا

الكاتب : هشام ناصر | vendredi 9 octobre 2026, 13:58 | 1957

نور محمد رضا، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بفاس وجامعة الأخوين بإفران

تأتي الزيارة المرتقبة للملك الإسباني فيليبي السادس والملكة ليتيزيا إلى مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين يومي 13 و14 أكتوبر 2026، في ظرف إقليمي وأوروبي بالغ الحساسية، لتفتح من جديد النقاش حول مستقبل العلاقات المغربية الإسبانية، وحدود التقارب القائم بين الرباط ومدريد، وانعكاسات الحضور الإسباني في المدينتين على مسألة السيادة.

فالزيارة، التي تعد الأولى للعاهل الإسباني إلى سبتة ومليلية منذ اعتلائه العرش سنة 2014، لا تقتصر دلالاتها على بعدها البروتوكولي، بل تطرح تساؤلات حول ما إذا كانت مدريد بصدد إعادة تثبيت حضورها السياسي والمؤسساتي في المدينتين، وما إذا كان هذا التوجه قد يجد امتدادات داخل المؤسسات الأوروبية، خصوصاً في ظل تنامي النقاش حول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي والهجرة والأمن والتعاون الاقتصادي.

وفي هذا السياق، نستضيف الأستاذ نور محمد رضا، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بفاس وجامعة الأخوين بإفران والرئيس المؤسس للمركز المغربي للدراسات الإفريقية والتنمية المستدامة، للوقوف على أبعاد هذه الزيارة ودلالاتها السياسية والاستراتيجية، وانعكاساتها المحتملة على العلاقات المغربية الإسبانية

ما دلالات اختيار ملك اسبانيا هذا التوقيت لزيارة سبتة ومليلية المحتلتين؟ وهل يعكس تحولاً في تعاطي مدريد مع الملف؟

الزيارة المقررة يومي 13 و14 أكتوبر 2026، والمتفق عليها بين الحكومة الإسبانية والقصر الملكي، تمثل رفعاً لمستوى التأكيد المؤسساتي للحضور الإسباني في المدينتين. وهي الأولى لفيليبي السادس منذ اعتلائه العرش سنة 2014، بعد آخر زيارة ملكية سنة 2007.

في القراءة السياسية، تتداخل ثلاثة مستويات. داخلياً، تؤدي الزيارة وظيفة طمأنة السكان وإظهار تماسك الدولة بعد أزمة الصيف. وثنائياً، يمكن فهمها كتأكيد أن التقارب مع الرباط لا يغير موقف مدريد من المدينتين. وأوروبياً، تأتي في سياق توجه إسباني معلن لتعزيز ارتباطهما بمؤسسات الاتحاد وسياساته.

وعليه، لا يبدو أن التحول المحتمل يمس جوهر الموقف الإسباني من مسألة السيادة بقدر ما يتعلق بإعادة صياغة أدوات تكريسه ورفع مستوى التعبير السياسي والمؤسساتي عنه. أما من المنظور المغربي، فلا تُقاس أهمية الزيارة برمزيتها البروتوكولية في حد ذاتها، بل بما قد تكشف عنه من تحول في طريقة إدارة إسبانيا لملف سبتة ومليلية، وبمدى انتقال مدريد من تثبيت الوضع القائم عملياً إلى محاولة تحصينه سياسياً ومؤسساتياً.

ومن ثم، فإن القراءة المغربية ينبغي أن تركز على ما قد يلي الزيارة من قرارات وإجراءات، لأن الدلالة الاستراتيجية الحقيقية لا تكمن في الزيارة ذاتها، بل في قدرتها المحتملة على إنتاج آثار دائمة وتغيير معادلة إدارة هذا الملف دون تغيير طبيعته الخلافية.

ما الرسالة السياسية التي تحملها زيارة ملك إسبانيا للمدينيتن المحتلتين معا؟

الجمع بين سبتة ومليلية ينقل الرسالة من الاستجابة لأزمة محلية إلى تأكيد موقف يشمل المدينتين. فزيارة سبتة وحدها كان يمكن تفسيرها أساساً باعتبارها تضامناً بعد الأزمة؛ أما إدراج مليلية في اليوم التالي فيوسع الدلالة نحو استمرارية حضور الدولة في المجالين.

كما أن حضور الملك، الذي يصفه الدستور الإسباني بأنه رمز وحدة الدولة واستمراريتها، يمنح الرسالة امتداداً يتجاوز الحكومة الحالية. ويكتسب توقيت الزيارتين، غداة العيد الوطني الإسباني في 12 أكتوبر، دلالة رمزية إضافية لا يمكن إغفالها، إذ يضعهما في امتداد زمني مباشر لواحدة من أبرز مناسبات التعبير عن وحدة الدولة الإسبانية واستمراريتها.

غير أن هذا التقارب الزمني، على أهميته السياسية والرمزية، لا يكفي بذاته لإثبات وجود توجه تصعيدي تجاه المغرب، بقدر ما قد يعكس محاولة لإعادة تثبيت الوضع القائم سياسياً وإدماجه بصورة أكثر وضوحاً في الممارسة المؤسساتية للدولة الإسبانية.

وتكمن الدلالة الأبعد مدى في احتمال أن تؤسس الزيارة لسابقة تجعل الحضور الملكي في المدينتين مستقبلاً أكثر انتظاماً وأقل استثنائية، بما يسهم تدريجياً في تطبيع هذا الحضور داخل الممارسة السياسية والرمزية الإسبانية.

ومع ذلك، فإن تراكم الرمزية والممارسة لا يحسم، في حد ذاته، طبيعة الخلاف ولا يلغي المطالبة المغربية، كما لا يعفي من مناقشة الأسس التاريخية والقانونية والسياسية التي يستند إليها كل طرف. ومن ثم، فالأهمية الاستراتيجية للزيارة تكمن أساساً فيما قد تؤسس له من ممارسة لاحقة، لا في قدرتها المنفردة على إعادة تعريف النزاع.

كيف يمكن للرباط أن تتعامل مع هذه الزيارة مع الاستمرار في التعاون مع اسبانيا في المجالات التي تخدم المصالح المشتركة؟

تقتضي المصلحة المغربية إدارة الزيارة بمنطق الفصل بين ثبات الموقف السيادي ومرونة الشراكة مع إسبانيا. فالهدف ليس تحويلها إلى أزمة تمنحها وزناً إضافياً، بل منعها من التحول إلى سابقة تراكمية يمكن توظيفها لاحقاً لتكريس الأمر الواقع.

ومن ثم، يمكن الجمع بين تحفظ دبلوماسي واضح وموثق، وحوار سياسي مباشر مع مدريد، واستمرار التعاون في المجالات التي تخدم المصالح المتبادلة، بما يحفظ للمغرب موقفه دون التفريط في أدوات التأثير التي توفرها كثافة الشراكة الثنائية.

وفي المقابل، ستتمسك مدريد بأن الزيارة شأن مؤسساتي داخلي، لذلك يصعب اعتبارها، في ذاتها، خرقاً محسوماً للقانون الدولي. والأكثر اتساقاً من الناحية القانونية والسياسية هو نقل النقاش إلى مبدأ حسن النية، ومتطلبات الثقة المتبادلة، ومنطق التشاور السياسي الذي أرساه الإعلان المشترك الصادر في أبريل 2022، مع عدم تحميل هذا الإعلان ما لا يتضمنه، إذ لا ينشئ التزاماً إسبانياً بالحصول على موافقة الرباط بشأن الزيارات الملكية.

أما على المستوى الاستراتيجي، فيمكن للمغرب اعتماد تحرك هادئ ومتدرج: أولاً، إبلاغ مدريد عبر القنوات الدبلوماسية بأن الزيارة لا تغير الموقف المغربي من سبتة ومليلية، بما يمنع تفسير عدم التصعيد باعتباره قبولاً بالأمر الواقع.

ثانياً، إثارة الموضوع مباشرة في الحوار السياسي المغربي الإسباني، ليس للمطالبة بإلغاء الزيارات، بل لتأكيد أن الخطوات ذات الحساسية السيادية ينبغي ألا تضر بالثقة التي تأسست منذ 2022.

ثالثاً، الحرص في الاتفاقات والترتيبات المستقبلية المتعلقة بالحدود والتجارة وتنقل الأشخاص على النص صراحة على أن هذا التعاون لا يعني اعتراف أي طرف بموقف الطرف الآخر بشأن السيادة.

بهذه المقاربة، يفصل المغرب بين أمرين: استمرار التعاون الاستراتيجي مع إسبانيا، والحفاظ الكامل على موقفه من وضع المدينتين، بحيث لا يتحول التعاون اليومي أو تكرار الزيارات الإسبانية مستقبلاً إلى أساس سياسي للقول إن الرباط قبلت تدريجياً بالأمر الواقع.

هل تعتقد أن هذه الزيارة ستعيد ملف السيادة على سبتة ومليلية إلى واجهة العلاقات؟

نعم، ولكن التطور الأكثر أهمية لا يكمن في الزيارة الملكية ذاتها، بل في سعي مدريد إلى نقل جزء من أدوات تثبيت وضع المدينتين من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي.

فالمسار الإسباني المعلن نحو إدماجهما بصورة أعمق في الإقليم الجمركي للاتحاد، والسعي إلى تعزيز وضعهما داخل الأطر الأوروبية، يشير إلى محاولة إحاطة الوضع القائم بشبكة متزايدة من المصالح والترتيبات الأوروبية.

ولا يعني ذلك أن الاتحاد الأوروبي بصدد التحول إلى طرف في نزاع السيادة، أو أن المؤسسات الأوروبية تملك، بمجرد توسيع حضورها في المدينتين، صلاحية حسم مسألة السيادة. فهناك فرق جوهري بين تعزيز الاندماج الوظيفي والمؤسساتي للمدينتين داخل الاتحاد وبين إضفاء حسم قانوني أوروبي على النزاع بشأنهما.

قانونياً، يجب تجنب المبالغة. فسبتة ومليلية تدخلان ضمن نطاق تطبيق معاهدات الاتحاد الأوروبي، مع خضوعهما لنظام خاص واستثنائهما حالياً من الإقليم الجمركي للاتحاد. كما أن المادة 349 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي تنظم وضع الأقاليم الأبعد التابعة للاتحاد الأوروبي (Régions ultrapériphériques - RUP)، ولا تشمل المدينتين ضمن الأقاليم المستفيدة حالياً من هذا النظام.

ولذلك، لا تستطيع مدريد منحهما هذه الصفة بقرار منفرد؛ فأي انتقال إلى هذا الوضع يقتضي مساراً أوروبياً معقداً يمس القانون الأولي للاتحاد ويتطلب موافقة الدول الأعضاء وفق الإجراءات المعاهداتية المناسبة.

وهنا ينبغي تحديد طبيعة الخطر بدقة: فالخطر الاستراتيجي ليس أن يحسم الاتحاد الأوروبي مسألة السيادة، بل أن يتكثف الارتباط الأوروبي بالمدينتين إلى درجة يصبح معها الوضع القائم محاطاً بشبكة متراكمة من المصالح والمؤسسات والقواعد والتمويلات الأوروبية، بما يرفع تدريجياً الكلفة السياسية والمؤسساتية لإعادة طرح الملف مستقبلاً.

وبالنسبة للرباط، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن، تبعاً لذلك، في الزيارة ذاتها، بل في منع انتقال الموقف الإسباني من مستوى الممارسة الوطنية إلى مستوى التحصين الأوروبي المؤسسي.

فكلما ازداد إدماج المدينتين في السياسات الجمركية والمالية والأمنية والتنموية للاتحاد، أصبح التعامل مع الملف أكثر تعقيداً، ليس لأن الاتحاد يكون قد حسم مسألة السيادة، وإنما لأن المغرب سيجد نفسه أمام شبكة أوسع من المؤسسات والمصالح والفاعلين الأوروبيين المرتبطين باستمرار الوضع القائم.

ومن ثم، ينبغي أن يتحرك المغرب في هذا الملف على مستويين متوازيين: الحفاظ على موقفه من السيادة في علاقته الثنائية مع مدريد، والعمل مبكراً داخل بروكسل والعواصم الأوروبية المؤثرة حتى لا تتحول ترتيبات تقنية أو مالية أو مؤسساتية متفرقة، مع مرور الوقت، إلى بنية أوروبية متكاملة تزيد من صلابة الوضع القائم وتقلص هامش المناورة المغربي.

ماذا عن تداعيات هذه الزيارة على المستوى الدبلوماسي؟

الأرجح على المدى القريب هو الاحتواء لا القطيعة، لأن كثافة المصالح الأمنية والاقتصادية والهجرية تجعل كلفة الأزمة مرتفعة بالنسبة للطرفين. لكن الخطر الحقيقي لا يكمن في الزيارة ذاتها، بل في المسار الذي قد تفتحه بعدها.

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات. الأول هو احتواء مضبوط، يسجل فيه المغرب تحفظه، بينما تحصر مدريد الزيارة في بعدها المؤسساتي، وتستمر قنوات التعاون دون تغيير جوهري.

والثاني، وهو الأكثر حساسية، هو احتكاك منخفض الحدة لكنه مستمر، إذا أصبحت الزيارة نقطة انطلاق لمبادرات إسبانية متتالية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما يؤدي تدريجياً إلى تآكل الثقة رغم استمرار الشراكة.

أما السيناريو الثالث فهو تصعيد أوسع، إذا انتقلت الرمزية إلى إجراءات أوروبية أو إسبانية تمس مصالح مغربية مباشرة أو تربط التعاون الاقتصادي والمالي والهجري بمواقف سياسية تتعلق بالمدينتين.

وهنا تظهر أهمية قرار البرلمان الأوروبي في 17 شتنبر 2026. فالقرار، رغم طابعه غير الملزم، يضع أحداث سبتة صراحة ضمن إطار حماية الحدود الخارجية للاتحاد ومواجهة ما وصفه بتوظيف الهجرة غير النظامية كأداة ضغط هجينة، ويدعو المغرب إلى الوفاء بالتزاماته في إدارة الحدود والعودة والتعاون الهجري، كما يطالب بتعزيز الموارد الأوروبية المخصصة لحماية الحدود ويدعو إلى وضع آليات تنظيمية ومالية أوروبية لدعم أمن سبتة ومليلية واستقرارهما وتنميتهما.

ولا ينشئ ذلك بذاته التزاماً قانونياً جديداً على المغرب أو المؤسسات التنفيذية للاتحاد، لكنه يكشف عن اتجاه سياسي نحو إدماج المدينتين بصورة أعمق في سياسات الاتحاد الحدودية والمالية والأمنية.

وهنا تكمن المخاطرة الاستراتيجية بالنسبة للرباط: أن ينتقل جزء من إدارة الملف من الإطار الثنائي، حيث تملك أدوات تأثير مباشرة في علاقاتها بمدريد، إلى فضاء أوروبي أوسع وأكثر تعقيداً تتعدد داخله المؤسسات والفاعلون ومراكز القرار.

ومع ذلك، لا ينبغي قراءة هذا المسار باعتباره تعبيراً عن موقف إسباني وأوروبي موحد؛ فالقرار البرلماني نفسه جاء في سياق تنافس سياسي داخل إسبانيا وداخل المؤسسات الأوروبية، وانتقد أيضاً بعض خيارات الحكومة الإسبانية. ولذلك، يقتضي التحليل التمييز بين استراتيجية مدريد داخل الاتحاد، ومواقف القوى السياسية في البرلمان الأوروبي، وموقع كل من المفوضية والمجلس في أي مسار قد ينتج لاحقاً آثاراً قانونية أو مؤسساتية.

ومن هذا المنظور، تتمثل المصلحة المغربية في الحيلولة دون دمج ثلاثة ملفات في معادلة واحدة: السيادة، والهجرة، والمصالح الاقتصادية المرتبطة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويقتضي ذلك الحفاظ على تعاون أمني وهجري يمكن الدفاع عنه أوروبياً، بالتوازي مع تحرك دبلوماسي مبكر داخل بروكسل والعواصم المؤثرة، بما يحول دون انتقال الخلاف حول المدينتين إلى معيار أوسع لتقييم الشراكة المغربية الأوروبية.

فالهدف الاستراتيجي ليس تحويل الزيارة إلى أزمة مع مدريد، بل منع انتقال كلفة الخلاف من إطار ثنائي يمتلك فيه المغرب أدوات تأثير مباشرة إلى فضاء أوروبي أكثر تعقيداً وتعدداً في مراكز القرار.

هل يمكن للمغرب الحفاظ على "هدوئه الاستراتيجي" في ظل هذه التطورات؟

نعم، ولكن بشرط إعادة تعريفه. فالهدوء الاستراتيجي لا يعني تجميد الخلاف أو تأجيل الرد، بل إدارة علاقة تتعايش فيها المصالح المشتركة مع التنافس على قضايا سيادية.

وفي هذا النوع من العلاقات، لا تكمن القوة في التصعيد الدائم، وإنما في امتلاك هامش أوسع لاختيار توقيت الرد ومستواه وأدواته، مع إبقاء الطرف الآخر أمام كلفة محسوبة إذا تجاوز حدوداً معينة.

وهو منطق قريب من تصور توماس شيلينغ، الاقتصادي والمنظّر الاستراتيجي الأمريكي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، للمساومة الاستراتيجية، حيث لا تتحدد القوة بما تمتلكه الدولة من أوراق فحسب، بل بقدرتها على التحكم في توقيت استخدامها، والتأثير في البدائل المتاحة للطرف الآخر، وإعادة تشكيل حساباته من دون استنزاف أدواتها مسبقاً.

بالنسبة للمغرب، يقتضي ذلك الانتقال من رد الفعل على المبادرات الإسبانية إلى التأثير في البيئة التي تُتخذ داخلها القرارات الإسبانية والأوروبية.

فالهدف ليس منع كل خطوة، وهو أمر غير واقعي، بل منع الخطوات التي تمس المصالح المغربية من التحول إلى وقائع مؤسساتية دائمة، مع جعل كلفتها السياسية والدبلوماسية واضحة منذ البداية.

ويتطلب ذلك وضوح الموقف السيادي، والتدخل المبكر داخل القنوات الثنائية والأوروبية، والمراقبة الدقيقة لأي تراكم قانوني أو مؤسساتي قد يغير الوضع تدريجياً.

وفي هذا المنطق، قد يكون الصمت أداة قوة حين يكون محسوباً، كما قد يكون التصعيد علامة ضعف حين يُفرض بتوقيت الخصم؛ فجوهر القوة هو الاحتفاظ بحرية اختيار لحظة الرد وشكله وكلفته.

لذلك، لا يُقاس نجاح الموقف بحدة الاعتراض، بل بقدرته على تعديل حسابات الطرف الآخر: متى يكون إظهار الرفض ضرورياً، ومتى يكون الاحتواء أكثر نجاعة، ومتى ينبغي تفعيل أوراق التعاون بما يعيد ضبط التوازن دون استنزافها أو تحويلها إلى أدوات ضغط مكشوفة.

والأكثر فاعلية هو أن تكون الخطوط الحساسة واضحة، بينما تظل كيفية الرد عليها غير قابلة للتوقع الكامل، بما يحفظ للمغرب هامش المبادرة ويجنب منحه للطرف الآخر فرصة تحديد توقيت المواجهة وشروطها.

وعلى المدى الأبعد، لا ينبغي أن يقتصر التحرك على إدارة الخلاف، بل أن يستهدف إعادة تشكيل موازين الاعتماد التي تمنح الخلاف وزنه أصلاً.

فتعزيز تنمية شمال المغرب، وتطوير الموانئ والربط اللوجستي والاستثمار والبدائل التجارية، من شأنه تقليص الوظائف الاقتصادية التي تؤديها المدينتان في محيطهما المغربي، وبالتالي خفض قدرة أي توتر حولهما على إنتاج كلفة داخلية للمغرب.

وكلما تراجعت الحاجة إلى المدينتين وازدادت، في المقابل، أهمية المغرب الاقتصادية واللوجستية لإسبانيا، اتسع هامش المناورة المغربي وتحسن موقعه التفاوضي.

بهذا المعنى، لا تكون قيمة «الهدوء الاستراتيجي» في تجنب التوتر لذاته، بل في قدرته على حماية المصالح المغربية بأقل كلفة وأوسع هامش للمناورة.

فالمغرب يمتلك شبكة من أوراق التأثير، من التعاون الأمني والهجري إلى المصالح التجارية والاستثمارية والروابط اللوجستية والطاقية، فضلاً عن حضوره داخل الفضاء الأوروبي.

غير أن قيمة هذه الأوراق لا تكمن في استخدامها المباشر أو المتزامن، بل في حسن ترتيبها وتوقيت تفعيلها والحفاظ على جزء منها كقوة كامنة.

والغاية هي بناء معادلة يصبح فيها استمرار التعاون مع المغرب مصلحة استراتيجية لإسبانيا وأوروبا، فيما ترتفع الكلفة السياسية والاقتصادية للخيارات التي تتجاهل مصالحه.

ما الخيارات الدبلوماسية المتاحة إذا تجاوزت الرسائل الطابع المؤسساتي؟

إذا تجاوزت الرسائل الإسبانية البعد البروتوكولي واتجهت نحو تكريس سياسي أو أوروبي جديد للوضع القائم، فالأجدى ألا يكون الرد المغربي انفعالياً أو أحادي المسار، بل تحركاً متدرجاً يهدف إلى منع إنتاج آثار دائمة مع الحفاظ على أوراق التأثير.

أولا، احتواء الخطوة قبل أن تتحول إلى سابقة. ينبغي تفعيل قنوات المشاورات السياسية المنصوص عليها في معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون لعام 1991، وطلب توضيحات مباشرة بشأن مضمون الخطوة وحدودها، مع إبلاغ مدريد بوضوح بالمستوى الذي تعتبر عنده الرباط أن المسألة تجاوزت الرمز إلى التأثير في مصالحها.

والهدف ليس الاحتجاج في حد ذاته، بل دفع إسبانيا إلى إدخال رد الفعل المغربي مسبقاً في حساب كلفة أي خطوة لاحقة.

ثانيا، منع أي تأويل قانوني أو سياسي للصمت المغربي. إذا اتخذت إسبانيا إجراءات تتجاوز الزيارة الرمزية وتمس الوضع المؤسساتي أو الأوروبي للمدينتين، ينبغي للرباط تسجيل اعتراضها رسمياً ومكتوباً عبر القنوات الدبلوماسية، بحيث يكون واضحاً أن استمرار التعاون الثنائي لا يعني قبول المغرب بهذه الإجراءات أو تخليه عن موقفه من السيادة.

وبالتوازي، ينبغي تضمين الاتفاقات والترتيبات التي قد تمس المدينتين صيغة صريحة تؤكد أنها لا تمس المواقف السيادية للطرفين. والهدف هو قطع الطريق على أي محاولة مستقبلية للاستناد إلى صمت المغرب أو تعاونه العملي باعتباره قبولاً بالموقف الإسباني.

ثالثا، التحرك داخل أوروبا قبل اكتمال القرار، لا بعده. الأولوية ليست الرد على كل تصريح صادر عن البرلمان الأوروبي، بل تحديد المؤسسات التي تملك فعلياً سلطة القرار، خصوصاً المفوضية والمجلس والدول الأعضاء المؤثرة، ثم التدخل مبكراً كلما تعلق الأمر بالوضع الجمركي أو المالي أو المؤسساتي للمدينتين.

والهدف هو منع انتقال الموقف الإسباني من موقف وطني إلى مكتسب أوروبي يصعب عكسه لاحقاً.

رابعاً، ربط مستوى الرد بطبيعة الأثر لا بحجم الضجيج السياسي. فإذا بقيت الخطوة في المجال الرمزي، يكفي تثبيت الموقف عبر القنوات الدبلوماسية.

وإذا تحولت إلى مبادرة حكومية أو أوروبية قابلة لإنتاج آثار مؤسساتية، ينبغي رفع مستوى التحرك السياسي والقانوني داخل مدريد وبروكسل والعواصم المعنية.

أما إذا انتقلت إلى قرار ينتج آثاراً دائمة تمس مباشرة المصالح المغربية، فيمكن الانتقال إلى درجات أعلى من الاحتجاج الدبلوماسي، من استدعاء السفير الإسباني لدى الرباط لإبلاغه الموقف الرسمي إلى استدعاء السفير المغربي في مدريد للتشاور عند الاقتضاء.

وبذلك يصبح التصعيد أداة مرتبطة بتجاوز عتبات محددة، لا رد فعل تلقائياً على كل مبادرة، مع الحفاظ في كل مرحلة على مخرج واضح للتهدئة.

وبالتوازي، ينبغي الحفاظ على قيمة أوراق المغرب الأمنية والهجرية والاقتصادية واللوجستية وعدم استنزافها في مواجهة واحدة.

فالغاية الاستراتيجية ليست معاقبة إسبانيا، وإنما تشكيل بيئة تصبح فيها مراعاة المصالح المغربية أقل كلفة لمدريد وبروكسل من تجاهلها، مع منع أي خطوة مؤسساتية تجعل إعادة فتح الملف مستقبلاً أكثر صعوبة.

سحابة كلمات : سبتة ومليلية | زيارة الملك فيليبي السادس | العلاقات المغربية الإسبانية | الدبلوماسية المغربية | نور محمد رضا | الاتحاد الأوروبي

E-mail | Tweet | Like | G+1 | Share | WhatsApp

مقالات ذات صلة

كتاب الرأي

أنور الشرقاوي: في محطة الرباط المدينة.. حين يصبح حسن الاستقبال ...
vendredi 9 octobre 2026

أحمد الحطاب: السلوك غير المدني والحياة اليومية ...
vendredi 9 octobre 2026

الحسن باكريم: النقاش السياسي بالمغرب بين صراع الأشخاص وغياب القضايا ...
vendredi 9 octobre 2026

سعيد لقبي: المغرب في زمن النبلاء... ...
vendredi 9 octobre 2026

خالد أخازي: إدريس لشكر وأزمة اليسار المغربي.. حين تبتعد الوردة ...
vendredi 9 octobre 2026

حفيظ وشاك: بعد الانتخابات...الوطن أولا... والملك عنوان الاستمرارية ...
jeudi 8 octobre 2026

فاتح عبد السلام: الدينار السياسي في البلد المنكوب ...
jeudi 8 octobre 2026

#دخول_مضبوط مع قرعة الـ WIFI
TOMBOLA
اشترك في WIFI FIBRE لوحات ذكية للفوز
Xiaomi Redmi Pad 2 Pro 5G
اتصالات المغرب
WIFI

حاليا في الأكشاك

اقرأ العدد من هنا

الوطن
لا حياد مع عبد الإله بنكيران!
ماذا تخفي زيارة الملك فيليبي إلى سبتة ومليلية المحتلتين؟

اقرأ جميع الأعداد من هنا

الأكثر مشاهدة

أحمد بودهكات: طاح التعليم، علقوا الأستاذ .. أنا أتهم الأسرة! ...
dimanche 4 octobre 2026

عمر محمود بنجلون: سنخوض الانتخابات الجماعية موحدين ورهاننا تحرير السياسة ...
dimanche 4 octobre 2026

جمال الدين ريان: من المسؤولية إلى «التفويض».. عندما تتحول الأحزاب ...
dimanche 4 octobre 2026

المنتخب المغربي مستعد لمواجهة نظيره المالي في مباراة ودية بالملعب ...
dimanche 4 octobre 2026

نقابة التعليم بـ"كدش" في زاكورة تندد باقتحام ثانوية تافتشنا وتطالب ...
dimanche 4 octobre 2026

عمان تودع كأس الخليج.. السكتيوي: لم نكن نستحق الخروج بهذه ...
dimanche 4 octobre 2026

استطلاع للرأي

بعد التصدعات التي تسبب فيها بنكيران ..هل تظن أن حزب "البيجيدي" سيشهد انشقاقا ؟!

○ لا
○ نعم
○ بدون رأي

تصويت | النتيجة | أرشيف الاستطلاعات

Anfas Press
1 260 331 followers
Follow Page

أنفاس بريس
موقع الكتروني مغربي، يسهر عليه نخبة من الصحافيين المحترفين، يقدم الأخبار طازجة فور وقوعها، يتم تجديده على مدار الساعة.
0522251285 // 0522251295
anfaspress@gmail.com

روابط مفيدة
شروط الإستخدام
حساب الاستغلال
للنشر في الموقع
ميثاقنا
هيأة التحرير
للإشهار

حمل التطبيق على الأندرويد | حمل التطبيق على الأيفون

النشرة البريدية
اشترك مجانا في خدمة الرسائل الاخبارية، وابق على اطلاع بكل جديد على موقعنا
E-mail
تسجيل

Copyright © 2014 - 2026 (Ariri Abderrahim) - أنفاس بريس جريدة إلكترونية مغربية. Tous droits réservés.